

العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو القضايا الإقليمية المعاصرة

إعداد

د. نجلاء أحمد حميد الجبر السويدي
مكان العمل : موانئ أبوظبي
al_jaadel@hotmail.com
00971506677859



الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو القضايا الإقليمية المعاصرة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن دولة الإمارات العربية المتحدة أظهرت قدرة واضحة على لعب دور ريادي في تحقيق الاستقرار الإقليمي، من خلال جهود الوساطة في النزاعات وتقديم حلول دبلوماسية تعزز الأمن والسلام، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وأفغانستان وسوريا وليبيا، كما تُعد الإمارات من أبرز الدول المانحة للمساعدات الإنسانية والتنمية، حيث دعمت الدول المتضررة من الأزمات ببرامج إغاثة وإعادة إعمار، ما ساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للعديد من المجتمعات، كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها: ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المشتركة، وفض الصراعات والنزاعات، وتوسيع الشراكات الإقليمية في المجالات الأمنية والاقتصادية والبيئية لتعزيز الاستقرار، وإمكانية زيادة التركيز على الحلول الدبلوماسية للنزاعات، واستمرار جهود الوساطة الإماراتية مع تعزيز دور المنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق تسويات سلمية للنزاعات.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية - القضايا الإقليمية المعاصرة.



Abstract:

The study aimed to identify the international relations of the United Arab Emirates regarding contemporary regional issues. The study relied on the descriptive-analytical approach and the historical method, and the study reached a set of key findings, most notably: the UAE has shown a clear ability to play a leading role in achieving regional stability through mediation efforts in conflicts and providing diplomatic solutions that promote security and peace, especially with regard to the Palestinian issue, Afghanistan, Syria, and Libya.

The UAE is also one of the leading donor countries of humanitarian and developmental aid, as it supported countries affected by crises with relief and reconstruction programs, thereby contributed to improving living conditions in many societies.

The study came up with several recommendations, including the need to enhance regional cooperation in facing common challenges, resolving conflicts and disputes, expanding regional partnerships in the fields of security, economy, and the environment to promote stability, the possibility of increasing focus on diplomatic solutions to conflicts, and the continuing of UAE mediation efforts while strengthening the role of regional and international organizations to achieve peaceful conflict resolutions.

Keywords: International Relations – Contemporary Regional Issues.

أولاً- الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بمكانة إقليمية بارزة نتيجةً لرؤيتها الطموحة وسياساتها الخارجية التي تركز على دعم الاستقرار والسلام والتنمية في المنطقة، ومنذ تأسيسها أظهرت الدولة التزامًا راسخًا بالتعامل مع القضايا الإقليمية المعاصرة بروح المسؤولية والإنسانية، مستندةً إلى قيمها الأصيلة ومبادئ القانون الدولي التي تحمي العلاقات الدولية (السويدي، ٢٠١٨).

وتولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية كبرى لتعزيز السلام في المنطقة، حيث لعبت دورًا دبلوماسيًا رياديًا في الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وسعت إلى إيجاد حلول سياسية تُنهي الصراعات وتُعيد الأمن إلى المناطق المضطربة، حيث تجلّى هذا الدور في مشاركتها بالتحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب، ودعم المبادرات الأممية لتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع مثل فلسطين واليمن وليبيا (الكتبي، ٢٠٢٠).

ولا شك أن المساعدات الإنسانية والتنمية تمثل محورًا رئيسيًا في سياسة الإمارات الإقليمية، حيث تُعد من أكبر الدول المانحة في العالم بالنسبة لحجم ناتجها المحلي، وقد أسهمت الدولة في توفير المساعدات الغذائية والطبية والتعليمية للدول المتضررة من الأزمات، إلى جانب دعم مشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار في مناطق الصراع.

وتتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة نهجًا فريدًا يعكس قيم التسامح والتعايش، حيث تعمل على تعزيز الحوار الثقافي والديني بين الشعوب، وتشجيع التعاون بين دول المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة، كما تسعى الإمارات إلى ترسيخ ثقافة السلام ونبذ التطرف، مما يرسخ دورها الريادي كجسر للتواصل بين الثقافات، وبهذه السياسات والمبادرات، تؤكد الإمارات التزامها بدورها كعضو مسؤول في المجتمع الدولي والإقليمي، مستهدفةً بناء مستقبل



مستقر ومزدهر للجميع (أوبيد، ٢٠١٤).

وبناءً على ذلك سوف نتناول في هذه الدراسة العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو القضايا الإقليمية المعاصرة.

مشكلة الدراسة:

تواجه منطقة الشرق الأوسط العديد من التحديات الإقليمية المعاصرة التي تشمل الصراعات المسلحة، والأزمات الإنسانية، مما يتطلب دوراً فاعلاً من الدول ذات التأثير الإقليمي لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، وفي هذا السياق، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كأحد الفاعلين الرئيسيين الذين يسعون لإيجاد حلول مبتكرة لهذه القضايا من خلال سياسات خارجية متوازنة ومبادرات تنموية وإنسانية.

ومع ذلك، تبرز تساؤلات حول مدى فعالية هذه الجهود في معالجة التحديات الإقليمية بشكل شامل، وتأثيرها على استقرار المنطقة وتعزيز التعاون الإقليمي، كما تتزايد الحاجة إلى تقييم دور الإمارات في القضايا الإقليمية المعاصرة، مثل الوساطة في النزاعات، وتقديم المساعدات الإنسانية.

لذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى فهم معمق للدور الذي تلعبه دولة الإمارات في القضايا الإقليمية المعاصرة، وتقييم أثر سياساتها ومبادراتها على تحقيق السلام والتنمية في المنطقة. ومن هنا يبرز التساؤل الرئيس للدراسة وهو: إلى أي مدى تساهم سياسات دولة الإمارات ومبادراتها الإقليمية في معالجة القضايا الإقليمية المعاصرة وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؟

تساؤلات الدراسة:

- 1 ما هو دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة في استخدامها لقوتها العسكرية ضد الحوثيين في اليمن؟
- 2 ما هو دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة في استخدامها لقوتها الناعمة في أفغانستان؟

- 3 ما هو دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الصراع السوري؟
- 4 ما هو دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الصراع الليبي؟
- 5 ما هو دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

- 1 التعرف على دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة في إستخدامها لقوتها العسكرية ضد الحوثيين في اليمن.
- 2 توضيح دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة في إستخدامها لقوتها الناعمة في أفغانستان.
- 3 تحديد دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الصراع السوري.
- 4 التعرف على دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الصراع الليبي.
- 5 بيان دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين بحثيين رئيسيين هما:

- 1 المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير التطورات والتوجهات السياسية والإستراتيجية التي انتهجتها دولة الإمارات في تعاملها مع القضايا الإقليمية المعاصرة.
- 2 المنهج التاريخي: تم دراسة الأحداث والتطورات السابقة التي أسهمت في تشكيل السياسة الخارجية الإماراتية، وتوضيح تأثير العوامل التاريخية على قرارات الدولة في سياق التفاعلات الإقليمية والدولية التي تتعلق بالدول التي أفردتها الدراسة وهي:

(أفغانستان - سوريا - ليبيا - فلسطين).

أهمية الدراسة:

تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كواحدة من القوى الإقليمية الرئيسية التي تلعب دورًا محوريًا في التعامل مع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، فدراسة علاقاتها الدولية تسلط الضوء على كيفية تأثيرها في صنع السياسات الإقليمية، وتستمد الدراسة أهميتها من موضوعها ذاته، وتنقسم إلى قسمين:

أ) الأهمية النظرية:

- يساهم البحث في توسيع الإطار النظري للعلاقات الدولية من خلال دراسة تجربة الإمارات كنموذج حديث ومتميز في التعامل مع القضايا الإقليمية المعاصرة.
- يعزز الفهم النظري للمفاهيم التي تتمثل في العلاقات الدولية والقضايا الإقليمية المعاصرة.
- يتناول البحث فجوات معرفية تتعلق بدور الإمارات في النظام الدولي وكيفية تعاملها مع التحديات الإقليمية المعقدة.
- يوفر البحث إطارًا نظريًا لتحليل تأثير السياسات الخارجية لدولة الإمارات على التوازن الإقليمي والدولي.
- يقدم البحث قاعدة معرفية مفيدة للباحثين في مجالات العلاقات الدولية والدراسات الإقليمية، وللدبلوماسيين والممارسين المهتمين بفهم سياسة الإمارات الخارجية.

ب) الأهمية العملية:

- يساعد البحث صانعي القرار على فهم تأثير سياسات الإمارات الدولية والإقليمية على تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.
- يساهم البحث في تقديم رؤى عملية حول نجاح الإمارات في مبادرات الوساطة الإقليمية، وإبراز دورها في حل النزاعات.
- يساهم البحث في جهود الإمارات في بناء علاقات دولية ناجحة، مما يعزز الفهم العام لدورها في النظام الإقليمي والعالمي.

● يقدم البحث توصيات عملية لدولة الإمارات لتعزيز دورها في معالجة القضايا الإقليمية والتعامل مع التحديات المستجدة.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Alzaabi, ٢٠٢٣) إلى التعرف على العلاقة بين المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة وأحداث الصراع في دولة اليمن، واعتمدت الدراسة على عدة مناهج، بما في ذلك المناهج الكمية والنوعية والاستنتاجية، لتشكيل صورة متكاملة عن موضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تعد حكومة الإمارات العربية المتحدة أكبر مانح للمساعدات الخارجية لليمن، ويتلقى اليمن أيضًا مساعدات من جهات إماراتية أخرى، أهمها: الهلال الأحمر الإماراتي، وصندوق أبوظبي للتنمية، ومؤسسة «خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية»، وذلك خلال الفترة (٢٠١٦، ٢٠١٨)، ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة كبيرة بين المساعدات الخارجية المقدمة من الإمارات وأحداث الصراع في اليمن، كما أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة كبيرة بين المساعدات الخارجية المقدمة من الإمارات وعدد الوفيات الناتجة عن الصراع في اليمن، بالإضافة إلى أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة كبيرة بين المساعدات الخارجية المقدمة من الإمارات والأحداث التي تستهدف المدنيين اليمنيين داخل اليمن، علاوةً على أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة كبيرة بين المساعدات الخارجية المقدمة من الإمارات وعدد الوفيات الناتجة عن الحوادث التي تستهدف المدنيين اليمنيين داخل اليمن، ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة كبيرة بين المساعدات الخارجية المقدمة من الإمارات وأحداث المظاهرات داخل اليمن. كما جاءت دراسة (نجات، ٢٠٢٢) إلى الكشف عن ديناميات السياسة الدولية الخارجية الإماراتية تجاه الصراعات الإقليمية، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وجاءت أهم النتائج في أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات شهدت تغيرات عديدة منذ بداية عام ٢٠٢١، الذي أطلق عليه البعض عام التهدة؛ إذ إنها حاولت التكيف مع

الظروف الجديدة على الساحة الإقليمية والدولية دون تغيير أهداف سياستها الخارجية، ويبدو أن الجهد الإقليمي للإمارات يتجه نحو نهج أكثر حذرًا وواقعية، كما يتم توجيه المزيد من الاهتمام والموارد إلى قضايا أخرى، وفي الآونة الأخيرة كان هناك تغيير واضح في السياسة الإقليمية للإمارات، ويظهر هذا التغيير في الحدّ من مشاركتها في عددٍ من بؤر الصراع في المنطقة، حيث سحبت الإمارات معظم قواتها البرية من اليمن عام ٢٠١٩، كما قلّصت مشاركتها العسكرية في ليبيا منذ عام ٢٠٢٠، وفي أوائل عام ٢٠٢١ نجد أن الإمارات تبحث تخفيض وجودها العسكري في إريتريا وأرض الصومال في القرن الأفريقي، والجدير بالذكر أن سياسة صفر مشاكل وتدوير الزوايا أو حتى تقليص الوجود العسكري الإماراتي من الصراعات الإقليمية لا تشير إلى أن أبوظبي قد تخلت عن أهدافها وثوابتها في السياسة الخارجية، بل من المحتمل أن تستخدم وسائل أخرى وتركز على تنويع محفظتها الدبلوماسية من خلال مبادرات القوة الناعمة التي ستساعد في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والجيوسياسية، بالإضافة إلى أنه يعكس التغيير في السياسة الخارجية الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة تغييراً في رؤيتها للمخاطر المقبلة، لكنه لا يعني بالضرورة تغييراً جوهرياً في استراتيجياتها.

بينما هدفت دراسة (Krzyszowski, ٢٠٢٢) إلى التعرف على أهمية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات في تنفيذ استراتيجيات القوة الناعمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واعتمد الباحث على تحليل مقارنة باستخدام الأبحاث التجريبية ودراسات الحالة، وتم الوصول إلى النتائج الآتية: أن المسؤولية المؤسسية والشخصية عن الشؤون الخارجية والمساعدات وأهداف التنمية المستدامة قد تم دمجها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشير هذا إلى دور وأهمية المساعدات الخارجية بالنسبة لدولة الإمارات، كما دعمت المساعدات الخارجية الإماراتية عشرة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، ووفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها، استثمرت الإمارات ٨٤٪ من ميزانية مساعداتها الخارجية منذ عام ٢٠٠٩، ومن إجمالي ٢٢,٨٩ مليار دولار

تم إنفاقها لدعم الأهداف العشرة للتنمية المستدامة، وذهب ٦٧٪ إلى الدول الأقل نموًا ودول الدخل المتوسط المنخفض، وفي عام ٢٠١٩، شكّلت هذه المجموعة من الدول المتلقية للمساعدات ٧٥٪ من إجمالي ٨ ملايين دولار تم استثمارها، بالإضافة إلى أن المساعدات الخارجية كانت عنصرًا مهمًا في تكيف الإمارات العربية المتحدة مع التغيرات في العلاقات الدولية، ومن جهة أخرى، خلقت ديناميكيات هذه المساعدات دور الإمارات كواحدة من أكبر المانحين للمساعدات الخارجية في العالم.

وقام (صالح، ٢٠٢١) بدراسة هدفت إلى التعرف على دور الذي لعبته دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم القضايا الإسلامية وذلك خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٤م)، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي، لدراسة تاريخ دولة الإمارات العربية وسياساتها الخارجية تجاه دول الجوار، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه قد دولة الإمارات العربية المتحدة ساهمت في دعم المشروعات الحيوية في تلك الدول (السودان، أفغانستان، الصومال، باكستان)، بالإضافة إلى الدعم السياسي لقضاياها مثلما حدث مع أفغانستان عندما تعرضت للغزو السوفيتي عام ١٩٧٩، حيث قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم المساعدات المادية لعدد من الجمعيات المنتشرة في مختلف أنحاء العالم من أجل دعم البرامج التعليمية والتربوية والصحية لتلك الجمعيات، كما كان لصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي دور كبير في دعم اقتصاد الدول الإسلامية ومساعدتها، وقد تنوعت أشكال هذا الدعم سواء كانت مادية أو اجتماعية أو دعم اقتصاد هذه الدول من خلال دعم المشروعات الاقتصادية في هذه البلدان.

كما أجرى (عطوة، ٢٠١٦) دراسة هدفت إلى بحث وتحليل التسوية السلمية للنزاع الإماراتي الإيراني حول جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى في ضوء قواعد القانون الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن الوثائق و الحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد أن السيادة على الجزر

الثلاث كانت منذ أقدم العصور ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أنه من الثابت في القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لا يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن، وانتهت الدراسة إلى سلامة الموقف الإماراتي القانوني الضامن والداعم لحقوق الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث، وعدم تأثر تلك الحقوق من الناحية القانونية بالاحتلال الإيراني، فإن أي ادعاءات من قبل إيران - تناقض تلك الحقوق الإماراتية - هي بالأساس ذات أبعاد سياسية.

وهدفنا دراسة (الطراونة، ٢٠١٥) إلى الوقوف على المواقف السياسية لدولة الإمارات العربية تجاه قضايا دول المشرق العربي من خلال الأحداث والوقائع التي مرت على المنطقة وإبراز دور الإمارات في التوسط لحل النزاعات بشكل سلمي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن سياسة الإمارات العربية المتحدة اتسمت بالحكمة والاعتدال وارتكزت على قواعد إستراتيجية ثابتة تتمثل في الحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية، وإقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والجنوح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين، وتتبوأ القضية الفلسطينية كياناً مركزياً في السياسة الإماراتية، ويعد الموقف الإماراتي داعماً للقضية الفلسطينية ومؤيداً لحقوق الفلسطينيين، فتحظى القضية الفلسطينية والدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني باهتمام بالغ في جميع المجالات السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتحركاتها بالمحافل الإقليمية والدولية، وذلك من أجل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولة مستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وقد وقفت دولة الإمارات العربية بكل قوة في وجه المجازر الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وطالبت دولة الإمارات العربية تنفيذ

إسرائيل لاتفاقياتها الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وتجميد بناء المستوطنات وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما يكفل للشعب الفلسطيني حصوله على حقوقه الوطنية الثابتة في إقامة دولته المستقلة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

أشارت معظم الدراسات السابقة إلى العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو القضايا الإقليمية المعاصرة، حيث ساعدت الباحثة في تحديد أهداف الدراسة الحالية، كما استخدمت الدراسات السابقة عدة مناهج مختلفة، مما أفاد في اختيار المناهج المناسبة لأهداف الدراسة الحالية، كذلك كشفت عن أساليب مختلفة في البحث، وقد أفادت أيضاً في تصميم دراستها، واختيار المنهجية العلمية المناسبة، كما اتبعت الدراسات السابقة أساليب مختلفة ومتنوعة في التحليل، والتي بلا شك أفادت الباحثة في تحليل نتائج هذه الدراسة، وأخيراً أفادت الدراسات السابقة الباحثة في توضيح دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو القضايا الإقليمية المعاصرة.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

اختلفت طبيعة الهدف العام والأهداف الفرعية للدراسة، وكذلك المفاهيم على الرغم من الاتفاق حول خصائصها، وقد ركزت الدراسة الحالية على توضيح دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو القضايا الإقليمية المعاصرة، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة، كما تتميز الدراسة الحالية بالتنوع والشمول، خاصة وأنها تختلف عن الدراسات السابقة والتي تناولت جزئيات معينة من توضيح دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو القضايا الإقليمية المعاصرة.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** وقع الاختيار على دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **الحدود الزمنية:** تم إجراء البحث خلال شهر ديسمبر من العام ٢٠٢٤م.

ثانيًا- الإطار النظري للدراسة

تتميز السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ حصولها على الاستقلال بالثبات والالتزام بالمبادئ التي تحدد مرتكزاتها الوطنية والعربية والدولية وفقًا لدستور البلاد، وقد أسس الشيخ «زايد بن سلطان آل نهيان»، رئيس الدولة الراحل، هذه المبادئ وأرسى منطلقاتها، حيث تستند أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات إلى إمكاناتها كدولة ذات سيادة كاملة، وتتصرف وفقًا لما تمتلكه من مقومات القوة، وتتوافق مع انتمائها الجغرافي والديني، حيث يظل الحفاظ على الاستقلال والسيادة، وضمان الاستقرار والأمن، وتوفير حياة أفضل للمواطنين من الأولويات الأساسية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات (المزروعى، ٢٠٢٢).

وقد تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من بناء علاقات قوية مع الدول الشقيقة والصديقة في عالم يسوده الصراع، حيث تبنت سياسة نبذ الاقتتال والصراعات، بل وحافظت الإمارات على علاقات ودية مع مختلف دول العالم، وشهدت هذه العلاقات تعزيزًا مستمرًا، فأصبحت الدولة مرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع أكثر من ١٠٤ دول، وانضمت إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية بهدف تعزيز تعاونها مع الدول والشعوب العالمية، كما شاركت في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والصناعية، والتي شملت مجالات متعددة مثل التعاون الفضائي والقانوني والصحي والثقافي (حمودي، ٢٠٠٤).

وسوف يتم تناول أهمية العلاقات الدولية والاسهامات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال اتباع سياسة دبلوماسية

رشيدة في العلاقات الدولية لحل الأزمات على المستوى الاقليمي
فيما يلي:

المبحث الأول

دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة في إستخدامها لقوتها العسكرية ضد الحوثيين في اليمن:

برز دور دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل فعال في أزمة اليمن منذ مارس ٢٠١٥م من خلال مشاركتها في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، بهدف مساعدة اليمنيين في التخلص من جماعة الحوثيين والقوات التابعة للرئيس السابق «علي عبد الله صالح»، وقد حققت القوات الإماراتية نجاحات كبيرة في دحر الحوثيين واستعادة السيطرة على العديد من المناطق (الحسيني، ٢٠١٩). وتوجهت القوات الإماراتية لردع جماعة الحوثيين في اليمن نظرًا لأهمية الدولة الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصةً بسبب موقعها الجغرافي القريب من دول مجلس التعاون الخليجي، فأى تهديد أو اختراق للأمن اليمني سيكون له تأثير مباشر على استقرار دول الخليج، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تجسد هذا التهديد عندما اجتاحت جماعة الحوثيين اليمن خلال «عاصفة الحزم»، حيث تصنف هذه الجماعات ضمن الجماعات الإرهابية الخطيرة، وبالتالي كان تدخل القوات الإماراتية في اليمن لمكافحة الحوثيين أمرًا مبررًا لحماية الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة (سليمان، ٢٠١٧). ولعلنا نجد في ٢٥ مارس ٢٠١٥م، مدى سيطرت الحوثيون على عدن، حيث دمّروا البنى التحتية، مما أتاح لهم إطلاق صواريخ باتجاه الأراضي المقدسة، في ذلك الوقت، كما أصدرت القيادة الإماراتية توجيهات بتنفيذ خطة عسكرية في اليمن، وبعد خمسة أعوام تحولت الاستراتيجية العسكرية للقوات المسلحة الإماراتية من القتال المباشر إلى القتال غير المباشر، حيث تم ترك مهمة تحرير بقية

المناطق اليمنية لليمنيين بعد تدريبهم وتأمينهم (المزروعى، ٢٠٢٠). وتمثلت جهود القوات المسلحة الإماراتية في اليمن من خلال مشاركة القوات المسلحة الإماراتية البرية وحرس الرئاسة والعمليات الخاصة بأكثر من (١٥٠٠) جندي في (١٥) قوة في مختلف مدن ومحافظات اليمن، وبلغ عدد الطلعات الجوية التي نفذتها القوات المسلحة بجميع أنواع طائراتها بأكثر من (١٣٠,٠٠٠) طلعة جوية، وأكثر من نصف مليون ساعة طيران على أرض العمليات، وقد شاركت القوات البحرية أيضًا في ثلاث عمليات بحرية رئيسية، حيث استخدمت أكثر من ٥٠ قطعة بحرية متنوعة وشاركت بأكثر من (٣٠٠٠) عنصر بحري مقاتل، ورغم بُعد أرض العمليات عن الإمارات بأكثر من (٣٠٠٠) ميل، تمكنت القوات المسلحة من نقل الآليات والمساعدات الإنسانية بنجاح على مدار السنوات الخمس الماضية، باستخدام جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية (المزروعى، ٢٠٢٢).

وبعد تحرير كل مدينة ومحافظة في اليمن، واجهت القوات المسلحة الإماراتية تحديات كبيرة بسبب غياب قوات الأمن المحلية، حيث اضطرت لمقاتلة ثلاثة أعداء في وقت واحد، وهم الانقلاب الحوثى، وجماعة الإخوان المسلمين وأتباعهم، وكذلك الإرهاب القاعدي والداعشي، ولم يكن تحرير الأراضي ليكتمل دون فرض الأمن والاستقرار والعمل الاحترافي في مواجهة هذه الجماعات، لذا قامت الإمارات بتجنيّد وتدريب وتجهيز أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ جندي يمني في المناطق المحررة، وقد أسفرت جهود القوات المسلحة الإماراتية عن نتائج متميزة، حيث كان لها الدور الرئيسي في تحرير ٨٥٪ من الأراضي اليمنية المحررة، حيث شملت العمليات تحرير مدن هامة مثل عدن، وأبين (مرتين من الحوثيين والقاعدة)، ومأرب، والمكلا، ومطار الحديدة، كما أسهمت هذه الجهود في تمكين القوات اليمنية من تأمين المناطق المحررة والدفاع عنها بقدراتهم الذاتية بعد اكتسابهم خبرات عملية على مدار خمس سنوات من التدريب والتجهيز، ومع ذلك لم تكن هذه النجاحات خالية من التضحيات، حيث قدمت القوات الإماراتية ١٠٨ شهداء، أي ما يعادل ١٪ من عدد القوات المشاركة في العمليات

(المزروعى، ٢٠٢٠).

بالإضافة إلى مساهمتها العسكرية، حيث ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع المملكة العربية السعودية، في استعادة الاستقرار للبنك المركزي اليمني من خلال إيداع نحو ٣ مليارات دولار أمريكي، كما قدمت الإمارات في عام ٢٠١٨ مبلغًا يقارب ١,١٨ مليار دولار أمريكي لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لليمنيين العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى المساعدات الطبية التي قدمتها القوات المسلحة الإماراتية لأبناء الشعب اليمني، والتي كانت لها دور كبير في بث الأمل في نفوسهم، وأوضحت أن هذه المساعدات أسهمت في حماية كرامة الطفل اليمني، المرأة اليمنية، والمسن اليمني، وكان لها أثر كبير في تعزيز صمودهم (هلال، ٢٠٠٦).

وتكفلت القوات المسلحة الإماراتية بتوفير الوقاية والحد من انتشار الأمراض والأوبئة في اليمن، حيث كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السبّاقة في التعاون مع منظمة الصحة العالمية خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ للحد من انتشار وباء الكوليرا، كما قامت القوات المسلحة الإماراتية بإيصال المساعدات الطبية والإنسانية إلى مختلف المناطق اليمنية، وعالجت الآلاف من الجرحى في الخارج، بالإضافة إلى ذلك أشرفت الإمارات على تسهيل وصول المنظمات الإنسانية إلى مناطق الصراع، وتقديم المساعدة للسكان المحليين (الظاهرى، ٢٠٢٠). كما قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودًا كبيرة في إعادة إعمار اليمن وتأهيل مرافقه ومؤسساته الحيوية التي تعرضت للتدمير جراء الحرب التي شنها الحوثيون، ففي قطاع الصحة، خصص الهلال الأحمر الإماراتي ٧٤ مليونًا و ٣٠ ألف درهم لتأهيل المؤسسات الصحية والعلاجية في محافظة عدن، وعلى الصعيد الفني، ومع تحرير مطار عدن الدولي، تولى فريق فني إماراتي إعادة تشغيل المطار في غضون ٢٤ ساعة، بعد أن وفرت المملكة العربية السعودية مطارًا متنقلًا كبديل مؤقت للمطار المدمر خلال الحرب (بجاش، ٢٠١٦)، كما أشرفت القوات المسلحة الإماراتية على بناء محطات الكهرباء

والصرف الصحي، وإعادة تأهيل موانئ الصيادين، إلى جانب تشجيع المشاريع الصغيرة لدعم الاقتصاد المحلي. وأيضًا حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال الهلال الأحمر الإماراتي، على دعم مسيرة التعليم في اليمن لضمان عودة الطلاب إلى مقاعد الدراسة بعد أن أجبرهم الدمار والخراب على هجر المدارس، وقد بلغت تكلفة المشاريع التنموية (Obaid&els, 2023) المخصصة لقطاع التعليم ٨١ مليونًا و٣٠٠ ألف درهم، وشملت إعادة تأهيل ١٥٤ مدرسة، بالإضافة إلى إعادة إعمار وترميم المدارس لتكون جاهزة لاستقبال الطلاب.

وقامت القوات المسلحة الإماراتية بتقديم المساعدات الإغاثية إلى المناطق المحررة، بالإضافة إلى فتح الطرق والمعابر الآمنة، وإزالة الألغام والعبوات الناسفة التي كانت تعيق تحركات المدنيين وتهدد حياتهم، كما أرسلت القوات فرق إغاثة تولت الإشراف على إعادة البناء وتوزيع الأدوية والملابس في جميع المحافظات اليمنية دون استثناء (الظاهري ٢٠٢٠).

المبحث الثاني

دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة في إستخدامها لقوتها الناعمة في أفغانستان:

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز الدول المانحة لأفغانستان، حيث ساهمت بشكل كبير في مساعدتها على تجاوز الأزمات والكوارث الناتجة عن الحروب، وفي إطار جهودها لتعزيز التنمية في أفغانستان، نظمت الإمارات مؤتمرًا عالميًا للاستثمار بهدف جذب اهتمام المجتمع الدولي، ففي عام ٢٠١٠، نظمت وزارة الخارجية والتعاون الدولي مؤتمرًا لاستكشاف فرص الاستثمار في أفغانستان، شمل مجالات متعددة مثل الزراعة، والمعادن، والطاقة، والخدمات المرتبطة بالبنية التحتية، كما قدمت الإمارات دعمًا إنسانيًا كبيرًا للشعب الأفغاني، حيث بلغ

إجمالي المساعدات المقدمة ما يقارب ٢٥ مليار درهم. وشملت مساعدات دولة الإمارات العربية المتحدة لأفغانستان تنفيذ مشاريع إنسانية وتنموية متعددة، تضمنت بناء وترميم المدارس والمنازل السكنية والمستشفيات، وقد قامت مؤسسة الشيخ «محمد بن راشد آل مكتوم» بأعمال خيرية وإنسانية متنوعة، منها إنشاء «دار زايد للأيتام» في أفغانستان بتكلفة تقدر بـ ٢٥ مليون درهم، كما أنشأت مؤسسة «زايد بن سلطان آل نهيان» للأعمال الخيرية والإنسانية مستشفى الشيخ زايد للأمومة والطفولة، الذي يضم ١٠٠ سرير وأربع غرف عمليات مزودة بأحدث الأجهزة الطبية. ففي عام ٢٠١٨، أطلق الشيخ «محمد بن راشد آل مكتوم» مبادرة لدعم أطفال أفغانستان المصابين بالشلل، كما شارك الشيخ «عبد الله بن زايد آل نهيان» في افتتاح مؤتمر لندن حول أفغانستان، الذي عُقد بمشاركة ٧٠ دولة بهدف دعم التنمية وإحلال السلام في أفغانستان. وعلى صعيد الشراكات، دخلت الإمارات في تعاون مع مؤسسة «تنوير للاستثمار» لإنجاز مشروع «فاطمة بنت محمد بن زايد لإنتاج السجاد وتطوير الريف الأفغاني»، الذي وفر فرص عمل لأكثر من ٢٧٠٠ شخص، ٧٠٪ منهم من النساء الأفغانيات، مما ساهم في تحسين الظروف المعيشية في المجتمعات الريفية (أبو ظبي- وأم، ٢٠١٧).

المبحث الثالث

دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الصراع السوري:

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية العديد من التذبذبات، فعلى مدار العقد الماضي غيرت الإمارات إطار سياستها وتوجهها الاستراتيجي فيما يتعلق بتطور الوضع في سوريا، فمن خلال المراحل الأولى من الانتفاضة السورية، انضمت إلى المواقف التي عبرت عنها المملكة



العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي، وفي نهاية صيف عام ٢٠١١ انضمت إلى نظيراتها الإقليمية في إدانة التجاوزات التي يرتكبها النظام السوري ضد المتظاهرين السلميين، أما في مارس ٢٠١٢، شاركت في الإغلاق الجماعي لسفارتها إلى جانب الدول الأعضاء الخمس الأخرى، مما يدل على تأييدها للتطلعات المشروعة للشعب السوري لتحقيق استعادة الأمن والاستقرار داخل البلاد (إبراهيم، ٢٠١٨).

وركزت أجندة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ بشكل أساسي على هدف تسهيل الإطاحة بنظام بشار الأسد، وفي مناورة سياسية مهمة أنهت الإمارات رسميًا وجودها الدبلوماسي بإغلاق سفارتها في دمشق وقطع العلاقات الدبلوماسية مع السلطات السورية، علاوةً على ذلك شاركت الإمارات بنشاط في التحالف الدولي الذي عارض الأسد، والمعروف باسم مجموعة أصدقاء سوريا، والذي عقد مؤتمره الافتتاحي في فبراير ٢٠١٢ في تونس، بالإضافة إلى ذلك تولت الإمارات العربية المتحدة دورًا قياديًا بين فصائل المعارضة السورية، بما في ذلك الائتلاف الوطني السوري وشخصيات سياسية معارضة مختلفة، مثل أحمد الجربا.

وفي المرحلة الأولى من الصراع السوري، أعربت شخصيات سياسية من الإمارات العربية المتحدة عن رفضها للنظام السوري، ولتوضيح ذلك، في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣، أوضح «عبد الله بن زايد آل نهيان»، وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، أن الإمارات ستستمر في دعمها للشعب السوري وتطلعاته المشروعة لاستعادة النظام والاستقرار داخل البلاد، وعلاوةً على ذلك، في ١٣ يناير ٢٠١٤، وأكد الشيخ «محمد بن راشد آل مكتوم»، حاكم دبي، أنه لا يمكن تحقيق حل مستدام للصراع في ظل بقاء الأسد في السلطة، وتوقع أن الرئيس السوري سيتخلّى في نهاية المطاف عن السلطة.

أما على صعيد المشاركة العسكرية، ففي حين لم تكن مشاركة الإمارات واضحة مثل مشاركة المملكة العربية السعودية وقطر

وتركيا، إلا أنها ساهمت في دعم بعض فصائل المعارضة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨، والتي تتألف في الغالب من كتائب غير إسلامية من الجيش السوري الحر التي أظهرت العداء تجاه جماعة الإخوان والجماعات الجهادية، كما تم تسهيل المساعدة الإماراتية من خلال مبادرة "Timber Sycamore"، التي تشرف عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ((CIA) بإنفاق يتجاوز مليار دولار، مع التركيز بشكل خاص على جنوب سوريا من خلال مركز العمليات العسكرية الموجود في الأردن، والذي يشار إليه باسم «الموك» (عامر، ٢٠٢٠).

وعلى الصعيد الاقتصادي، أبدى الإماراتيون انفتاحًا على أنشطة رجال الأعمال السوريين المقيمين في الإمارات والمعارضين للنظام السوري، ففي نوفمبر ٢٠١٢، حيث استضافت غرفة تجارة وصناعة دبي، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الإماراتية، مؤتمرًا بعنوان «الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل»، وشارك في المؤتمر عدد من رجال الأعمال السوريين المقيمين في الإمارات، حيث ناقشوا سبل إعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الأسد.

ولكن تراجع الدعم تدريجيًا مع تحقيق الجيش السوري مكاسب ميدانية بفضل الدعم العسكري الروسي والإيراني، وبدأت الإمارات تخفف من حدة خطابها تجاه سوريا بشكل تدريجي عقب التدخل الروسي في أواخر سبتمبر ٢٠١٥، وعلى عكس مواقف دول الخليج الأخرى، اختارت أبوظبي عدم انتقاد التدخل العسكري الروسي في سوريا، وبعد شهرين انتقلت الإمارات من موقف الصمت إلى دعم التدخل الروسي في سوريا، فقد صرح وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية السابق، «أنور قرقاش»، بأن روسيا تستهدف في سوريا عدوًا مشتركًا بينها وبين الإمارات (الدريوش، ٢٠١٥)، وفي عام ٢٠١٦، أكدت الإمارات توافقها مع الرؤية الروسية للحل في سوريا، مما يعني ضمنيًا عدم معارضتها لاستمرار نظام الأسد، كما أشارت القيادة الإماراتية بوضوح في وقت مبكر إلى استعدادها لتقبل حل للأزمة يسمح للأسد بالبقاء في السلطة (وحدة الدراسات السياسية. «التطبيع الإماراتي مع النظام السوري خلفياته وأهدافه»، ٢٠٢١).



وفي الواقع، أدركت الإمارات مع مرور الوقت أن استمرار مقاطعة الحكومة السورية أصبح غير مجدٍ، خاصةً بعد أن استعاد الجيش السوري السيطرة على معظم أراضي البلاد، وبالتالي بدأت الإمارات تدريجيًا في تبني مقاربة جديدة تجاه سوريا، حتى تخلت في نهاية المطاف عن معارضتها الرسمية السابقة لدمشق، ولم تعد سوريا تحتل مكانة بارزة ضمن أولويات السياسة الإماراتية، خاصةً مع بدء إعادة تقييم سياستها الخارجية بسبب فشلها في تحقيق أهدافها والتكاليف الباهظة المرتبطة بها، وفي عام ٢٠١٥، بدأت الإمارات بالانسحاب تدريجيًا من ملف الصراع السوري للتركيز على الحرب في اليمن، لتتحول بحلول عام ٢٠١٨ نحو التقارب مع النظام السوري (الصوافي، ٢٠١٩).

بالإضافة إلى أنه قد ظهرت بوادر التقارب بين الإمارات وسوريا في أواخر عام ٢٠١٨، بعدما تمكنت دمشق من استعادة جزء كبير من أراضيها، وفي هذا السياق، كانت الإمارات من أوائل الدول العربية التي بادرت بإعادة فتح سفارتها في دمشق في ديسمبر ٢٠١٨، بعد سنوات من إغلاقها، وذلك إثر قرار دول مجلس التعاون الخليجي بإغلاق سفاراتها في سوريا، وفي عام ٢٠١٩، تداولت تقارير عن وجود تعاون استخباراتي وعسكري بين الإمارات وسوريا، وفي هذا الإطار، قامت السلطات الإماراتية باعتقال السوري «مهند المصري» بناءً على طلب رسمي من الحكومة السورية، ووجهت له تهم تتعلق بتمويل الإرهاب وغسيل الأموال لصالح جماعات إرهابية، ما أثار الانتباه إلى مستوى التنسيق بين البلدين في تلك الفترة (صقر، ٢٠١٩).

وفي ٢٠ يونيو ٢٠٢١، أعلنت السلطات الإماراتية عن استعدادها لاستئناف الرحلات الجوية بين الإمارات والعاصمة السورية دمشق عبر مطاري دبي والشارقة، كما أعلنت وزارة الاقتصاد الإماراتية عن توصل الإمارات وسوريا إلى اتفاق لتعزيز التعاون الاقتصادي، مع التركيز على استكشاف مجالات جديدة للتعاون الثنائي بين البلدين، وفي هذا السياق، التقى وزير الاقتصاد الإماراتي «عبد الله بن طوق» بنظيره السوري «محمد سامر الخليل» على هامش فعاليات معرض

«إكسبو ٢٠٢٠» في دبي، حيث تم مناقشة إعادة هيكلة وتفعيل مجلس رجال الأعمال السوري-الإماراتي بهدف تعزيز التبادل التجاري والاستثمار والتعاون الاقتصادي بين البلدين، كما عقد وزير الطاقة والبنية التحتية الإماراتي سهيل المزروعى اجتماعاً مع وزير الموارد المائية السوري «تمام رعد» في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١ في دبي، على هامش المنتدى العربي الخامس للمياه، حيث تم بحث سبل تعزيز التعاون في مجالات المياه والطاقة (الصوافي، ٢٠١٩).

علاوةً على أنه شهدت أبوظبي زيادة ملحوظة في التواصل مع دمشق على مدار الفترة الماضية، حيث مثلت زيارة وزير الخارجية الإماراتي «عبد الله بن زايد» إلى دمشق في نهاية ٢٠٢١، وزيارة الرئيس «بشار الأسد» إلى الإمارات في بداية ٢٠٢٢، أبرز محطات التقارب والتحول البارز في مسار العلاقات بين البلدين.

بالإضافة إلى أنه توجد عدة عوامل ساهمت في تغيير موقف أبوظبي تجاه نظام الأسد، حيث تتداخل الاعتبارات الإقليمية والأيدولوجية مع الدوافع السياسية والاقتصادية، من خلال تطبيع علاقاتها مع النظام السوري، كما تسعى الإمارات إلى تعزيز دورها كلاعب رئيسي ومؤثر في المستقبل السياسي لسوريا، مع التركيز على تقليص نفوذ جماعة الإخوان المسلمين والتحالف مع نظام الأسد لتحقيق هذه الغاية (نجات، ٢٠٢١).

المبحث الرابع

دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الصراع الليبي:

منذ اندلاع الانتفاضات العربية، أعادت أبو ظبي توجيه استراتيجيتها المشاركة داخل إفريقيا بشكل ملحوظ من خلال السعي وراء أهدافها بحماس، لا سيما الصراع ضد الإسلام السياسي، الذي أصبح تحت قيادة ولي العهد آنذاك «محمد بن زايد» المحور الجوهري

للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال نشر القدرات العسكرية، وفي الوقت نفسه، ظلت ليبيا في حالة من عدم الاستقرار بعد الإطاحة بنظام العقيد «معمر القذافي» في عام ٢٠١١، ولم تحقق الثورة بعد تطلعاتها، حيث شهدت الأزمة ركودًا سريعًا بسبب الانقسام السياسي والأمني الذي تفاقم بسبب عمل أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين وفقًا لمصالحهم وطموحاتهم الخاصة، كما تعاني ليبيا من أكبر درجة من الاضطرابات بين جميع دول الشرق الأوسط، باستثناء سوريا واليمن فقط، وفي صيف عام ٢٠١٤، وفي أعقاب التحديات في تنفيذ المهام الأساسية لإعادة الإعمار بعد الحرب وإدارة الانتخابات المثيرة للجدل، انقسمت الحكومة الليبية إلى كيانين متميزين، أحدهما يقع في مدينة طبرق الشرقية والآخر في طرابلس (الرقيب، ٢٠٢٠).

وقد تحولت الحرب الأهلية في ليبيا إلى صراع جيوسياسي متصاعد يعكس تنافسًا متزايدًا على النفوذ، فقد تصاعد النزاع ليصبح مواجهة استراتيجية خطيرة، حيث وقفت الإمارات ومصر وروسيا في مواجهة قطر وتركيا ومعظم الدول الأوروبية، وهذا التنافس يدور في بلد يتمتع بثروات نفطية كبيرة، ويحتل موقعًا جغرافيًا حيويًا قرب شمال أفريقيا وجنوب أوروبا ومنطقة الساحل والشرق الأوسط، كما لعبت الإمارات دورًا نشطًا في الحرب الأهلية الليبية، مستفيدة من الموقع الاستراتيجي لليبيا في قلب البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي، وبوصفها بوابة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إضافةً إلى ذلك، تمتلك ليبيا احتياطات كبيرة من النفط والغاز، ما جعلها نقطة تقاطع مثالية للمصالح الأيديولوجية والاقتصادية الإماراتية، ومع انهيار مؤسسات الدولة وزعزعة استقرارها، اجتذبت ليبيا اهتمام دول أخرى مثل مصر وفرنسا، اللتين رأتا فيها فرصة لبناء دولة حليفة تخدم مصالحهما الاقتصادية والأمنية والإقليمية، غير أن استمرار هذا التنافس أدى إلى تفاقم الأوضاع في ليبيا وتعقيد الأزمة بشكل متزايد (Megerisi, ٢٠٢٠).

بالإضافة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتصدر قائمة الدول

المتدخلة في الشأن الليبي على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، حيث تشير تقارير عديدة إلى دعم الإمارات "لخليفة حفتر"، حيث لعبت دورًا محوريًا في إشعال حرب طرابلس، من خلال منحها، إلى جانب مصر، الضوء الأخضر «لحفتر» للسيطرة على العاصمة الليبية وفرض حكم عسكري، كما تعكس هذه الخطوة رؤية تلك الدول التي تعتبر أن وجود حكومة مستقرة وديمقراطية في ليبيا يشكل تهديدًا لأنظمتها الحاكمة (نجات، ٢٠١٩).

وأيضًا سعت الإمارات إلى تحقيق مصالحها في ليبيا على ثلاثة مستويات: السياسي والعسكري والاقتصادي، فعلى الصعيد السياسي، دعمت أبوظبي شخصيات مؤثرة في المشهد الليبي، ومن أبرز هؤلاء، إلى جانب "خليفة حفتر"، يأتي «العارف النايض»، الذي كان يشغل منصب سفير ليبيا في أبوظبي قبل أن يستقيل في أكتوبر ٢٠١٧، وكان «النايض» أول من أعلن عن نيته الترشح للانتخابات الرئاسية في مارس ٢٠١٨، وبدأ «العارف النايض» مسيرته السياسية كمقرب من السياسي الليبي «محمود جبريل»، الذي كان يُعرف بكونه رجل الإمارات الأول في ليبيا، كما يدير «النايض» عدة مراكز ممولة من أبوظبي، أبرزها مركز ليبيا للدراسات المتقدمة، الذي استضاف دبلوماسيين غربيين ونظم ندوات للحوار حول الوضع في ليبيا خارج البلاد (الشريف، ٢٠١٩).

ومنذ عام ٢٠١٤، دعمت أبوظبي الجنرال الانقلابي "خليفة حفتر" عسكريًا، حيث قدمت له الأسلحة في مواجهة الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا، وقد خالفت الإمارات الحظر الذي فرضه مجلس الأمن الدولي في عام ٢٠١١ على تصدير الأسلحة إلى ليبيا، من خلال تقديم أسلحة ثقيلة واستراتيجية «لحفتر»، بعضها من مخزونها الخاص والبعض الآخر تم الحصول عليه من دول أخرى، في محاولة للإطاحة بالحكومة الليبية المعترف بها دوليًا.

ومن الناحية الاقتصادية، كانت أبوظبي تسعى للهيمنة على قطاع النفط في ليبيا، ووفقًا لمصدر ليبي في لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بمجلس برلمان طبرق، فإن قرار «خليفة حفتر» بنقل تبعية موانئ

النفط وحقوقه إلى مؤسسة نفطية موازية في بنغازي كان مدعومًا من شخصيات إماراتية، وكان من بينهم ممثلون عن مجموعة الخريز الإماراتية.

ولم يقتصر نفوذ الإمارات في ليبيا على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، بل امتد أيضًا إلى السيطرة على قطاع الإعلام، وأكدت دراسة أعدها باحثون ليبون ونشرها موقع «إيماسك» الإماراتي للدراسات والإعلام في أبريل ٢٠١٦، أن أبوظبي تهيمن على نحو ٧٠٪ من الإعلام الليبي، حيث أنفقت حتى ذلك الحين أكثر من ٧٤ مليون دولار أمريكي على هذا القطاع (الشريف، ٢٠١٩).

ومع ذلك، بعد بداية عام ٢٠٢١، كان هناك تعديل ملحوظ في استراتيجية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالصراع المستمر في ليبيا، وفي هذا الصدد، أفادت وكالة «بلومبرغ» التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها عن تراجع ملحوظ في دعم الإمارات للقوات التي يقودها الجنرال الليبي المتقاعد «خليفة حفتر»، مؤكدة أن هذا التطور يتماشى مع نية أبوظبي تقليل مشاركتها في النزاعات الإقليمية المختلفة، وفي فبراير ٢٠٢١، استشهدت الوكالة بخمسة مصادر مطلعة تشير إلى أن الإمارات قلصت بشكل كبير مساعداتها اللوجستية والعسكرية لقوات «حفتر» (بلومبيرغ: الإمارات أنهت تواجدها العسكري تماما في ليبيا، ٢٠٢١).

ومن ناحية أخرى أعلنت دولة الإمارات استعدادها للتعاون مع مجلس الأمن من أجل تحقيق السلام في ليبيا، مشددة على أهمية تجديد الجهود الدبلوماسية لتحقيق هذا الهدف، وأكدت المندوبة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة، «لانا زكي نسيبة»، في الثاني من يناير ٢٠٢١، على هذا الموقف: «إن الإمارات مستعدة للعمل بشكل وثيق مع كل أعضاء مجلس الأمن بما في ذلك الإدارة الأمريكية الجديدة، لتحقيق تسوية سلمية للشعب الليبي»، وأكدت «لانا زكي نسيبة» ترحيب الإمارات بدعوة مجلس الأمن إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من ليبيا، وشددت على: «أن التدخلات الأجنبية في هذا النزاع يجب أن تتوقف الآن» (حمود، ٢٠٢١).

كما رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بالاتفاق الذي وقعته اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) تحت إشراف الأمم المتحدة، والذي ينص على سحب القوات والمقاتلين الأجانب والمرتزة من ليبيا بشكل تدريجي ومتسلسل، وأوضحت الإمارات أن هذا الإجراء سيسهم في تعزيز استدامة وقف إطلاق النار وتعزيز جهود توحيد المؤسسات الليبية (الإمارات تدعو إلى جهود دولية لدعم الانتقال الليبي، ٢٠٢١).

المبحث الخامس- دور العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية:

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١، كانت مواقفها واضحة وثابتة تجاه قضايا العالم العربي، وكان أبرز هذه القضايا القضية الفلسطينية، والموقف الإماراتي يستند إلى مبدئين أساسيين: الأول: هو عروبة فلسطين، حيث تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، والثاني: هو اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى ولب قضايا الشرق الأوسط، ويعتمد هذا الموقف على قناعة راسخة في الأوساط الرسمية وغير الرسمية في الإمارات بأن الحل لقضايا الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يتم إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأن حل الصراع العربي الإسرائيلي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية، ولا يمكن أن يتم إلا من خلال انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحرير القدس العربية، وتعتبر الإمارات أن الحل النهائي يتطلب إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل التراب الفلسطيني، بما في ذلك القدس الشرقية، كعاصمة لها.

وفي الدورة الثالثة لانعقاد المجلس الوطني الاتحادي عام ١٩٧٣، أكد الرئيس الشيخ «زايد» بن سلطان آل نهيان رحمه الله، أن أحد أهم أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة هو دعم القضايا العربية العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، التي تمثل محوراً أساسياً في التزام الدولة بقضايا الأمة العربية. (البدراني، ٢٠١٦)

وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المواقف البارزة



في تعاملها مع تطورات القضية الفلسطينية والأحداث المتعلقة بها، ومن أبرز هذه المواقف المبادرات التي أطلقها الرئيس الإماراتي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، بهدف تدويل القضية الفلسطينية وإيصال صوت الشعب الفلسطيني إلى العالم، ومن أبرز هذه المبادرات ما جرى في ١٠ يناير ١٩٧٩، حيث قام الشيخ «زايد» بتنظيم حوار فلسطيني-ياباني في أبوظبي، سعياً لدفع اليابان نحو اتخاذ مبادرة دولية تدعم حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة.

ودعا الشيخ زايد، رحمه الله، في أبريل ١٩٨٠، دول أوروبا الغربية إلى اتخاذ موقف صريح يدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وفي أغسطس من العام نفسه، أعلنت دولة الإمارات تأييدها الكامل، دون أي تحفظ، لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات البنك والصندوق الدوليين، معتبرة ذلك حقاً طبيعياً للفلسطينيين (العزاوي، ٢٠٢١).

فمن خلال الحرب العربية-الإسرائيلية في فلسطين ولبنان، وتحديدًا في ١٩ يوليو ١٩٨٢، أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، قراراً بمنع جميع مظاهر الاحتفال بعيد الفطر، تعبيراً عن تضامن دولة الإمارات مع الشعبين الفلسطيني واللبناني في محنتهم. وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢، وجه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، رسالة إلى رؤساء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، تناولت المجازر المروعة التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني في صبراً وشاتيل، وأصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بياناً شديداً للهجة، حملت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية هذه المذابح، في ضوء دعمها المستمر لإسرائيل (بن سعيد، ٢٠١٧).

وفي ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها الكامل وتأييدها لقرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأكد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، أن الإمارات ستقف إلى جانب قرارات المجلس الوطني

الفلسطيني في جميع المحافل الدولية، وفي اليوم التالي، أعلنت الإمارات اعترافها الرسمي بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتم تحويل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في أبوظبي إلى سفارة لدولة فلسطين (العزاوي، ٢٠٢١).

وإلى جانب المواقف السياسية والدبلوماسية البارزة لدولة الإمارات العربية المتحدة، كان لها دور كبير في تقديم المساعدات الاقتصادية، حيث ساهم صندوق أبوظبي للتنمية بتقديم قروض ومساعدات سخية لدعم الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات، ومن أبرز هذه المساعدات ما أعلنه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في ٢٤ يوليو ١٩٨٤، عندما أفاد بأن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، منح منظمة التحرير الفلسطينية مبلغ ٣٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ذلك، قدمت الإمارات العديد من المنح لفلسطين في مناسبات مختلفة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٣).

بالإضافة إلى أن دولة فلسطين كانت في صدارة الدول التي حظيت بإعانات ومنح الإمارات، وذلك نظرًا لأولوية القضية الفلسطينية في دوائر الاهتمام الرسمي والشعبي في دولة الإمارات العربية المتحدة (العزاوي، ٢٠٢١).

وفي عام ٢٠٠٥، تم إنشاء مدينة الشيخ زايد في قطاع غزة بتكلفة إجمالية بلغت ٢٢٠ مليون درهم إماراتي، حيث ضمت ٧٣٦ وحدة سكنية استوعبت نحو ٢٦ ألف فرد، وتم تخصيصها للأسر التي دُمّرت بيوتها أو لعائلات الشهداء.

وبالتنسيق مع وكالة الأونروا، قدم الهلال الأحمر الإماراتي ٤٧٠ مسكنًا مؤقتًا مجانيًا للأفراد الذين تم تهجيرهم أو تشريدتهم نتيجة العدوان الإسرائيلي على مخيم جنين في ٢٠٠٢، كما قام بترميم وتوسيع مسجد المخيم في عام ٢٠٠٤.

أما في عام ٢٠٠٤، أعاد الهلال الأحمر الإماراتي ترميم وإعمار ٦٠٠ منزل دمرتها القوات الإسرائيلية في رفح وحي الزيتون في قطاع غزة، وفي عام ٢٠٠٥، وبمبادرة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رحمه الله، تم بناء مدينة خليفة بن زايد في قطاع غزة، بتكلفة



قدرها ١٠ مليون دولار، حيث استوعبت المدينة نحو ٣٠ ألف فلسطيني، مقدمة مساكن للأسر المتضررة جراء العدوان، وفي عام ٢٠٠٩، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان توجيهًا بإعفاء حملة الجوازات والوثائق الفلسطينية من أي رسوم دخول أو إقامة أو عمل في دولة الإمارات، ومنح الفلسطينيين المقيمين والزائرين الذين عجزوا عن مغادرة الإمارات بسبب العدوان الإسرائيلي مهلة للبقاء حتى استقرار الوضع في فلسطين، وفي نفس العام تبرع صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بـ ٦٠ مسكن للفلسطينيين في قطاع غزة، وأطلقت الإمارات حملة تبرعات ضخمة لدعم ضحايا العدوان الإسرائيلي، مما يعكس التزامها الثابت بتقديم الدعم للشعب الفلسطيني.

أما في عام ٢٠١٠، تبرعت دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٩٨,٦ مليون دولار، مقدمة على هيئة مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية والجمعيات الخيرية، وفي عام ٢٠١١، قدمت دولة الإمارات مساعدات تنمية وخريرية وإنسانية بقيمة ٣٤ مليون دولار، تم توجيهها إلى السلطة الفلسطينية، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، برنامج الأغذية العالمي، والمنظمات والجمعيات الخيرية التي تدعم الشعب الفلسطيني، وفي عام ٢٠١٢، قدمت دولة الإمارات مساعدات إنسانية بقيمة ١٣٦ مليون دولار، أي أربعة أضعاف ما تم تقديمه في عام ٢٠١١، شملت إعانات غذائية لسكان قطاع غزة، بالإضافة إلى مساعدات مادية للأونروا، وخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام ٢٠١٤، قدمت دولة الإمارات مساعدات إنسانية عاجلة بقيمة ٢٥ مليون دولار، وكلفت الهلال الأحمر الإماراتي بإقامة مستشفى متكامل في قطاع غزة لتلبية احتياجات المتضررين من العدوان (الخرشة، ٢٠١١).

وفي عام ٢٠٢٠، لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دورًا حيويًا في تقديم المساعدات الإنسانية لشعب غزة، حيث قامت بتوجيه مساعدات طبية وغذائية وإغاثية لدعم الفلسطينيين في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشونها، حيث شملت هذه المساعدات إرسال مواد

طبية ضرورية لمواجهة جائحة كورونا، بما في ذلك أجهزة التنفس الصناعي والمستلزمات الطبية اللازمة للمستشفيات، كما قدمت الإمارات أيضًا الدعم للفئات الأكثر احتياجًا في غزة عبر برامج إغاثية تهدف إلى توفير الغذاء والمياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى دعم مشاريع الإعمار التي تضررت نتيجة للعديد من الحروب والصراعات. ولا شك أن هذه الإسهامات تجسد التزام دولة الإمارات بمساندة الشعب الفلسطيني في محنته، حيث لم تقتصر المساعدات على الجانب الطبي والغذائي فقط، بل امتدت لتشمل أيضًا إعادة تأهيل البنية التحتية ودعم المشاريع التعليمية والمجتمعية، وتعكس هذه المساعدات أيضًا استراتيجية الإمارات في تعزيز استقرار المنطقة ودورها الرائد في تقديم الدعم الإنساني على المستوى الإقليمي والدولي (سلطان، ٢٠٢٠).

أما في عام ٢٠٢٣، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم دعمها الكبير للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حيث قدمت مساعدات إنسانية وطبية عاجلة في ظل الأوضاع الصعبة التي يشهدها القطاع، كما أن الإمارات أرسلت شحنات من المساعدات الطبية والوقائية لمكافحة الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى توفير الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة للمستشفيات، وقد شملت هذه المساعدات التي تم تسليمها بالتعاون مع منظمات إنسانية دولية ومحلية، ودعم جهود مكافحة جائحة كورونا والحفاظ على صحة السكان في القطاع. علاوة على ذلك، قامت دولة الإمارات بتقديم الدعم في مجال إعادة الإعمار، حيث تم تمويل العديد من مشاريع البناء والترميم في غزة، وخاصة في المناطق المتضررة من النزاع، كما أطلقت الإمارات مشاريع تنمية تهدف إلى تحسين حياة السكان، مثل توفير المياه الصالحة للشرب، ودعم التعليم من خلال ترميم المدارس وتزويدها بالمعدات الحديثة، وتجسد هذه المبادرات التزام الإمارات بمساندة الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات الإنسانية والاجتماعية، حيث يعكس دورها المستمر في تعزيز الاستقرار والتنمية في غزة (الطاير، ٢٠٢٣).

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- 1 أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة قدرة واضحة على لعب دور ريادي في تحقيق الاستقرار الإقليمي، من خلال جهود الوساطة في النزاعات وتقديم حلول دبلوماسية تعزز الأمن والسلام، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وأفغانستان وسوريا.
- 2 تُعد الإمارات من أبرز الدول المانحة للمساعدات الإنسانية والتنمية، حيث دعمت الدول المتضررة من الأزمات ببرامج إغاثة وإعادة إعمار، ما ساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للعديد من المجتمعات.
- 3 لعبت الإمارات دورًا بارزًا في نشر قيم التسامح والتعايش من خلال مبادرات ومؤتمرات إقليمية ودولية، مما ساهم في تعزيز التعاون بين الشعوب والثقافات المختلفة.
- 4 دعمت الإمارات التعاون الاقتصادي الإقليمي عبر استثمارات استراتيجية وشركات اقتصادية عززت من استقرار المنطقة.

التوصيات:

- 1 ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المشتركة، وتوسيع الشراكات الإقليمية في المجالات الأمنية والاقتصادية والبيئية لتعزيز الاستقرار.
- 2 إمكانية زيادة التركيز على الحلول الدبلوماسية للنزاعات، واستمرار جهود الوساطة الإماراتية مع تعزيز دور المنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق تسويات سلمية للنزاعات.
- 3 توصي الباحثة بتنظيم المزيد من المؤتمرات والمبادرات التي تركز على بناء جسور التفاهم بين الثقافات وتعزيز الحوار بين الأديان.
- 4 ضرورة زيادة الشفافية في تقارير المساعدات الإنسانية والتنمية، وتوفير تقارير دورية مفصلة عن المساعدات الإماراتية لدعم



5 جهود التقييم والتحسين المستمر في فلسطين وليبيا وسوريا.
تعميق دور الإمارات كمركز إقليمي اقتصادي، وتطوير مبادرات
جديدة لتعزيز التجارة والاستثمار بين دول المنطقة، بما يساهم
في تحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- إبراهيم، سعد الدين. (٢٠١٨). في مسألة الوحدة وخسوف القومية العربية. القاهرة: دار ابن رشد.
- أوبيد، نايف علي. (٢٠١٤). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: بين النظرية والتطبيق. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- البدراني، عدنان خلف حميد. (٢٠١٦). السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- بن سعيد، أحمد. (٢٠١٧). البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٩٠-٢٠٠٣). رسالة دكتوراه. القاهرة: جامعة الدول العربية. معهد البحوث والدراسات العربية.
- بن سلطان، عبد الله سالم. (٢٠٢٠). الإمارات وأثرها في التخفيف من الأزمة الإنسانية في غزة. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الحسيني، سعيد بن علي. (٢٠١٩). السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الإفريقي واليمن: الآثار والنتائج. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. ع (٢).
- حمودي، نجم الدين عبد الله. (٢٠٠٤). قيام دولة الإمارات العربية المتحدة مذكرات ودراسات. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتب الوطنية.
- الخرشة، عاصم عوض نويران. (٢٠١١). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية. رسالة ماجستير. الأردن: كلية الدراسات العليا. جامعة مؤتة.
- الرقيب، حسين عبد الله. (٢٠٢٠). دور دولة الإمارات العربية المتحدة في الصراع الليبي: من التحالفات إلى التدخلات. البحرين: مركز

البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية.

- السويدي، جمال سند. (٢٠١٨). مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين: قضايا وتحديات في عالم متغير. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: جمال سند السويدي.
- صالح، ناهض ابراهيم عبدالله. (٢٠٢١). دور دولة الامارات العربية المتحدة فى دعم القضايا الاسلامية بالدول غير العربية (١٩٧٢-٢٠٠٤م). رسالة ماجستير. جامعة طنطا - كلية الاداب. مصر.
- الصوافي، محمد خلفان. (٢٠١٩). العلاقات الإماراتية السورية: من التحولات إلى التحديات. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الطائر، سعيد محمد. (٢٠٢٣). دور دولة الإمارات في الإغاثة الإنسانية: إسهاماتها في قطاع غزة ٢٠٢٣. القاهرة: دار الفجر للنشر .
- الطراونة، رابعة سالم غثيان. (٢٠١٥). سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة نجاه بعض قضايا الشرق العربي المعاصر ١٩٩٠ - ٢٠١٤ م. رسالة دكتوراه. الأردن. جامعة مؤتة. عمادة الدراسات العليا.
- الظاهري، عائشة سلطان. (٢٠٢٠) حفل عودة الصقور المخلصين كلمة العميد الركن الطبيب الظاهري قائد السلاح للخدمات الطبية ٩ فبراير ٢٠٢٠، حكاه الإمارات يتفقدون الأفراد العسكريين خلال حفل استقبال الذين شاركوا في التحالف العربي في اليمن مدينة زايد العسكرية. الإمارات.
- عطوة، أحمد جودة عبدالسميع. (٢٠١٦). التسوية السلمية للنزاع الإماراتى الإيراني حول جزر طنب الكبرى والصغرى و أبو موسى فى ضوء قواعد القانون الدولى. رسالة ماجستير. القاهرة. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- على، نجات. (٢٠٢٢). ديناميات السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراعات الإقليمية. منتدى الشرق للأوراق البحثية.
- الكتبي، ابتسام. (٢٠٢٠). الإنجاز الإماراتي-الإسرائيلي: التداعيات الثنائية والإقليمية والسياسة الأمريكية. معهد واشنطن لسياسة الشرق

الأدنى.

- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ٢٠١٣. الإحتلال يهجر فلسطيني عكا يصادر الأوقاف الإسلامية ويعرض خان العمدان للبيع. مجلة فلسطين اليوم. ع ٣٠٢٢.
- المزروعي، عيسى سيف بن عبلان. (٢٠٢٠). حفل عودة الصقور المخلصين كلمة الفريق الركن المهندس المزروعي ٩ فبراير ٢٠٢٠، حكام الإمارات يتفقدون الأفراد العسكريين خلال حفل استقبال الذين شاركوا في التحالف العربي في اليمن مدينة زايد العسكرية: الإمارات.
- هلال، علي الدين. (٢٠٠٦). النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- يمنى سليمان. (٢٠١٧). التداعيات الإقليمية للأزمة اليمنية بعد مقتل «صالح». القاهرة: مجلة السياسة الدولية.

ثانيًا- المواقع الإلكترونية:

- الإمارات تدعو إلى جهود دولية لدعم الانتقال الليبي الخليج. ٢٠٢١. على الرابط: <https://www.ium.edu.sa/pw/TQCr/>
- بجاش، أيمن. (٢٠١٦). أدوار إماراتية عسكرية وإنسانية نبيلة في اليمن. مجلة الإمارات اليوم. تاريخ زيارة الموقع الأثنين ١٠ فبراير ٢٠٢٠ المقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.emaratalyoun.com/local/section/other/1,8001,000-1-2016/>
- بلومبيرغ. (٢٠٢١). الإمارات أنهت تواجدتها العسكري تمامًا في ليبيا. الخليج أونلاين. على الرابط: <http://khaleejonline.com/RwdNJ4>
- تقليص نفوذ إيران في سوريا. (٢٠٢١). تطبيع العرب مع نظام الأسد يخدم مصالح إسرائيل. الخليج الجديد. على الرابط: <https://www.thenewkhalij.news/article/249120/>
- الجي، حسين. (٢٠٢١). هل يشكل التقارب الإماراتي السوري محاولة لتقليص النفوذ الإيراني. إرم نيوز. على الرابط: <https://www.iremnews.com/news/arab-world/gcc/2303098/>

- حمود، يوسف. (٢٠٢١). مع وصول بايدن ومرونة الفرقاء.. هل اقترب حل الأزمة الليبية؟. الخليج أونلاين <http://khaleejonline.com/nxnBEK>
- الدريوش، هشام. (٢٠١٥). هل خرجت الإمارات من العباءة السعودية في سوريا؟. دويتشه فيله. على الرابط: <https://www.dw.com/2015/07/27/uae-saudi-relationship-syria/a-36888888>
- الشريف، عبد الله. (٢٠١٩). أوراق الإمارات في ليبيا.. حفر وسياسيون وإعلاميون. العربي الجديد. على الرابط: <https://www.alarabiya.net/2019/07/27/uae-saudi-relationship-syria/a-36888888>
- صقر، كامل. (٢٠١٩). شرطة الإمارات تستجيب لطلب الداخلية السورية تسليمها ممولا للإرهاب. جريدة القدس العربي، على الرابط: <https://www.alquds.net/2019/07/27/uae-saudi-relationship-syria/a-36888888>
- عبيده عامر. (٢٠٢٠). ديناميات السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراع السوري. مركز الجزيرة للدراسات. <https://www.aljazeera.net/studies/2020/07/27/uae-saudi-relationship-syria/a-36888888>
- علي، نجات. (٢٠١٢). أسباب وتداعيات التقارب الإماراتي السوري. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية <https://www.mcsr.net/news/2012/07/27/uae-saudi-relationship-syria/a-36888888>
- علي، نجات. (٢٠١٩). بحران در شمال آفريقا و تشديد رقابت ائتلافها، الأزمات في شمال أفريقيا واشتداد المنافسة بين التحالفات. مركز الدراسات الاستراتيجية للرئاسة الجمهورية. على الرابط: <https://www.css.ir/fa/content/2019/07/27/uae-saudi-relationship-syria/a-36888888>
- وام - أبو ظبي جريدة البيان. (٢٠١٧). الإمارات قدمت أكثر من ٢,٥ مليار درهم مساعدات لأفغانستان.
- وحدة الدراسات السياسية. (٢٠٢١). التطبيع الإماراتي مع النظام السوري خلفياته وأهدافه. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. على الرابط: <https://www.dohainstitute.org/ar/Political-Studies/Pag-es/UAE-m-Normalisation-with-the-Assad-Regime-in-Syria.aspx>



ثالثاً- المراجع الأجنبية:

- Adam Krzymowski. (2022). «Role and significance of the United Arab Emirates foreign aid for its soft power strategy and sustainable development goals». Social Sciences. Vol. 11. No. 2.
- Jamal Alzaabi. (2023). The Role of UAE Foreign Aid to Developing Countries during Conflicting Situations from the Perspective of International Diplomacy. Doctoral thesis. University of Central Lancashire.England.
- Obaid S Hanan. Almusawi A Mohammed, Mohammad R, Husam M, (2023), Strategic planning to strength the role of media and suitable development in science Intellectual Centers to serve the tourism sector, INTERNATIONAL MINNESOTA JOURNAL OF ACADEMIC STUDIES, (ISSUE:2), (VOL: 5), Pp:32-15.
- Tarek Megerisi. (2020). Geostrategic Dimensions of Libya's Civil War. Africa Security Briefs, No. 37, available at:<https://africacenter.org/publication/geostrategic-dimensions-libya-civ-ilwar>



الجامعة الإسلامية بنينسوتا

Islamic University of Minnesota

المركز الرئيسي IUM